



دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة م.ع.م.
SPECIALIZED INVESTMENT COMPOUNDS CO. plc.

محضر الاجتماع العادي

بتاريخ 14-05-2024

للهيئة العامة العادي بتاريخ 2024/4/28

لمساهمي شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة م.ع.م.

بموجب وصل إلكتروني 23644737

عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة اجتماعها السنوي العادي التاسع و العشرين في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2024/4/28 و الذي تم عقده عبر الاتصال المرئي و الالكتروني (ZOOM MEETING) بناءً على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين من رئيس مجلس الإدارة ، و قد ترأس الاجتماع السيد سعيد حياصات رئيس مجلس الإدارة .

و قد رحب بعد ذلك رئيس الجلسة بمندوب مراقب الشركات عبدالرحيم الجابري و عين السيدة لينا صالح كاتبة للجلسة ، و السيد خليفة أبو سلوم و السيد ربي قاعاتي مراقبين لجمع الأصوات و فرزها . و حيث ان شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها والصادرة عن معالي وزير الصناعة و التجارة و التموين تم نشر الدعاوات على الموقع الالكتروني للشركة و كذلك في الصحف المحلية في مواعيد المحددة و ارسال الدعاوات للمساهمين و حضور الأعضاء مجلس ادارتها ، و كما حضر مندوب مدقق حسابات الشركة المحاسبون العصريون السيد وليد طه .

حضر (72) مساهما من أصل (871) مساهماً يحملون (630,085) سهماً بالأصالة و (1.894,946) سهماً بالوكالة وما مجموعه (2,525,031) سهماً بالأصالة والوكالة وما نسبته (31.17%) من مجموع الأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل والبالغة (8,100,000) سهم / دينار ، و بعد مضي ساعة من وقت الاجتماع أعلن رئيس الجلسة السيد سعيد حياصات عدم إكمال النصاب القانوني .

و استنادا للمادة 170 من قانون الشركات (يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونياً اذا حضره مساهمون يمثلون اكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، واذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الإدارة الدعوة الى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل و يعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه) . و عليه فقد تم تأجيل الاجتماع ليعقد يوم الإثنين بتاريخ 06.05.2024 في تمام الساعة العاشرة صباحا و سيتم الاعلان عنه بالصحف المحلية وموقع الالكتروني للشركة و أمل من المساهمين أن يحضروا الاجتماع القادم .

نصادق نحن رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على صحة الوقائع الواردة من المحضر و على انعقاد الاجتماع بشكل قانوني .

و قد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر والربع من صباح اليوم ذاته .

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
سعيد حياصات	عبدالرحيم الجابري	لينا صالح



2373223

بموجب وصل إلكتروني محضر الاجتماع السنوي العادي التاسع و العشرون المؤجل

للهيئة العامة العادية لمساهمي شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة م.ع.م.

نظرا لعدم إكمال النصاب القانوني في الجلسة السابقة كان المقرر إنعقادها في 2024/04/28 و بحيث تم تأجيل الاجتماع 2024/05/06 و حيث تم الإعلان بالصحف المحلية و الإذاعة قد تأجل الاجتماع. فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين الموافق 2024/05/06 بواسطة الاتصال المرئي و الإلكتروني (ZOOM MEETING) برئاسة السيد سعيد حياصات رئيس مجلس الإدارة ، وحيث أن شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها والصادرة عن معالي وزير الصناعة و التجارة و التموين حيث تم نشر الدعوات على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك في الصحف المحلية وإرسال الدعوات للمساهمين وحضور جميع أعضاء مجلس إدارتها و بالإضافة إلى حضور مندوب مراقب الشركات السيد عبدالرحيم الجابري و مندوب مدقق حسابات الشركة السادة المحاسبون العصريون السيد وليد طه فإن الاجتماع قد اكتسب الصبغة القانونية وفقاً لأحكام قانون الشركات و أن جميع القرارات التي سيتم اتخاذها ستكون قانونية وملزمة للهيئة العامة للشركة والسادة المساهمين ممن حضر منهم الاجتماع ومن لم يحضر.

وقد بدأ الاجتماع بإعلان رئيس الجلسة السيد سعيد حياصات اكتمال النصاب القانوني بحضور 92 مساهماً من أصل 110 مساهماً يحملون فيما بينهم 1,235,709 سهماً بالأصالة و 4,483,283 سهماً بالوكالة وما مجموعه 5,718,992 سهماً بالأصالة والوكالة وما نسبته 70.6% من مجموع الأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل والبالغة 8,100,000 سهم / دينار.

وقد رحب بعد ذلك رئيس الجلسة بمندوب مراقب عام الشركات السيد عبدالرحيم الجابري و عين السيد لينا صالح كاتبة للجلسة و كل من السيد خليفة أبو سلوم و السيد ربي قاعاتي مراقبين لجمع الأصوات وفرزها. ومن ثم تم البدء ببحث بنود جدول الأعمال الموزع على المساهمين وكما هو مبين أدناه:

أولاً - تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ 2023/04/30

تم إعفاء كاتبة الجلسة من تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق و تمت المصادقة عليه بالإجماع.



شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة م.ع.م.

SPECIALIZED INVESTMENT COMPOUNDS CO. plc.

و بالانتقال إلى البند التالي تم اقتراح دمج البنود الثاني و الثالث و الرابع لمناقشتها و على النحو التالي .
ثانياً - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي 2023 والخطة المستقبلية للعام المالي 2024
ثالثاً - سماع تقرير مدققي حسابات عن القوائم المالية السنوية كما هي 2023 / 12 / 31 :
رابعاً - مناقشة القوائم المالية الختامية و قائمة المركز المالي و قائمة الدخل الشامل للشركة للعام 2023 والمصادقة عليهما .

تم دمج البنود 2، 3 ، 4

تم إعفاء مندوب السادة المحاسبون العصريون (المدقق الخارجي) للشركة من قراءة تقرير مدققي الحسابات عن أعمال الشركة عن السنة المنتهية بتاريخ 2023/12/31 . و تمت المصادقة على تقرير مدققي حسابات عن القوائم المالية السنوية كما هي 2023/12/31 بالإجماع.

وجه مندوب مراقب الشركات السيد عبدالرحيم الجابري سؤالاً لرئيس الجلسة فيما اذا ورد أية أسئلة أو استفسارات حول البيانات المالية المرسلة الى إدارة الشركة قبل موعد انعقاد الاجتماع إلى مركز الشركة أو عبر البريد الالكتروني ؟ فأجابة رئيس الجلسة السيد سعيد حياصات أنه لم يرد أية أسئلة أو استفسارات حول البيانات المالية المرسلة إلى إدارة الشركة قبل موعد انعقاد الاجتماع أو عبر البريد الالكتروني.

ومن ثم عرض رئيس الجلسة على الهيئة العامة التفضل بطرح أية أسئلة فيما يتعلق بالميزانية العامة وبيان الدخل وتقرير مجلس الإدارة عن العام المالي 2023 والخطة المستقبلية لعام 2024

وبدأ بالسؤال عضو مجلس الادارة والمساهم السيد معن الصالح موجهها سؤاله مندوب مدقق الخارجي السيد وليد طه بأنه و بحسب المعيار 12 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حول تملك الشركة أكثر من 20% من أسهم مصانع الخزف الأردنية بشكل مباشر ، وغير مباشر نسبة فإنه يفترض أن تكون ببند الملكية و ليس تقييم القيمة السوقية ، و لماذا تم إعتماها كقيمة سوقية و ليست من ضمن حقوق الملكية ؟ فأجاب السيد وليد طه مندوب السادة مدققي الحسابات أنه و بغض النظر عن نسبة التملك ، فإن طريقة الملكية هو أن يتم المحاسبة عن طريقة الإستثمار في حقوق الملكية و تعتبر إحدى طرق التقييم ، طالما أن شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة ليس لديها سيطرة على شركة الطاقات الكامنة للاستثمارات من ناحية إدارية أو مالية أو قراراتها أو إيراداتها، وفي هذه الحالة تعتبر الأسهم مثل أي محفظة فبهذه الحالة تقيم حسب سعر السوق .

وهنا أكمل سؤاله عضو مجلس الإدارة /المساهم السيد معن الصالح أنه غير مطلوب السيطره على الشركة كما ذكر في معيار 12 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وأكمل إجابته



شركة التجمعات الإستثمارية المتخصصة م.ع.م.

SPECIALIZED INVESTMENT COMPOUNDS CO. plc.

المدقق الخارجي أن السيطرة مطلوبه و لكن لا تشترط السيطرة بنسبة الملكية ،مثلا ممكن أن تكون السيطرة ما يقارب 10% و لكن تحاسب كحقوق الملكية وذلك بسبب السيطرة الإدارية أو السيطرة على قراراتها أو السيطرة على إيراداتها ، و في المقابل من الممكن أن تملك الشركة 60% و لا يكون لها السيطرة على قراراتها أو إيراداتها في هذه الحالة لا يتم توحيدها أو المحاسبة عليها في حقوق الملكية.

واستفسر عضو مجلس الإدارة / المساهم السيد محمد العجو عن الايضاح رقم 24 من القوائم المالية وعن تقرير المدقق الخارجي و بند بدل التتقلات أعضاء مجلس الإدارة حيث أن ورد في الجدول الوارد 18-أ من التقرير السنوي تحت بند المزايا و المكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس المجلس و أعضاء مجلس الإدارة هو أن بدل التتقلات قد بلغت 91,011 دينار بينما على البيانات المالية للشركة 109,760 دينار ؟

واستفسر عن الإيضاح رقم 24 من القوائم المالية بند المصاريف الإدارية و العمومية بند الدعاية و الإعلان 18,000 دينار ؟ فأجابه رئيس الجلسة أنه بالنسبة لبند الدعاية والإعلان فهو خطأ مطبعي ،حيث أن 18,000 دينار هي بدل أتعاب لجنة الإستثمار .
وأوضح المدير المالي السيد أحمد خليل أنه ورد خطأ في ترتيب البنود تحت بند المصاريف الإدارية و العمومية و تم تعديله على النحو التالي:

البند المعدل	المبلغ
تأمينات	11,101 دينار
أتعاب لجنة الإستثمار	18,000 دينار
محروقات	16,989 دينار
دعاية و إعلان	2,223 دينار

وهنا طلب رئيس الجلسة السيد سعيد حياصات من السادة معن الصالح و محمد العجو كونهما عضوين مجلس إدارة و شخصان مسؤولان بأنه كان من الأولى أن يتم مناقشة أي نقطة بخصوص البيانات المالية من خلال اجتماع مجلس الادارة و ليس الهيئة العامة ، وأجابه السيد معن الصالح أن هذا الإجتماع يهم أمر للمساهمين.

وقد تحفظ المساهم السيد معن الصالح على كافة القرارات و أعلن إنسحابه من الإجتماع خلال المناقشة.

و عليه بعد انسحاب عضو مجلس الإدارة السيد معن الصالح و الذي يحمل أسهما بالوكالة 1,904,946 و أسهما بالأصالة 336,106 مجموعها (2,241,052) سهما أي ما نسبته 39% من الأسهم الممثلة في الاجتماع والبالغ مجموعها (5,718,992) سهما.

ليصبح النصاب القانوني عدد أسهم بالوكالة 2,578,337 و أسهم بالأصالة 899,603 مجموعها (3,477,940) سهما أي ما نسبته 42.94% من الأسهم الممثلة في الاجتماع والبالغ مجموعها (5,718,992) سهما، و حيث أن الاجتماع مؤجلا فإن النصاب قانوني وملزمة للهيئة العامة للشركة والسادة المساهمين بمن حضر ومن لم يحضر إستنادا للمادة 170 من قانون الشركات (يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونياً اذا حضره مساهمون يمثلون اكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، واذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الإدارة الدعوة الى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه).

أضاف السيد محمد العجو أن هذه الأسئلة قد وردت من المساهمين ويجب أن يتم طرحها من الهيئة نحن ليس خارج القانون بينما ضمنه ، أي أسئلة عن الأمور المالية قد تمت بناء على طلب المساهمين .

وهنا أضاف السيد محمد العجو أن مبلغ 109,000 دينار يجب أن يكون 18,000 دينار (أتعاب لجنة الإستثمار) من ضمنها .

وأكد على ذلك مندوب مراقب الشركات السيد عبدالرحيم الجابري أن من حق المساهمين أن يطرحوا الأسئلة. ووجه مندوب مراقب الشركات سؤالا بأنه بعد تعديل الأخطاء المطبعية ،هل تم تزويد المساهمين بذلك؟ فأجابته رئيس الجلسة أن الخطأ قد تم اكتشافه قبل الاجتماع بوقت قليل (نصف ساعه) .

وطلب السيد محمد العجو من مندوب مدقق الحسابات الخارجي السيد وليد طه ايضاح حول 18,000 دينار ، فطلب المدقق الخارجي من المدير المالي التوضيح،وأوضح السيد محمد العجو أنه في حال هذا خطأ ميزانية أي مكرر بالخطأ يمكن معالجته ، أو اذا ممكن اجابته من رئيس لجنة التدقيق، أو في حال وجود أخطاء مطبعية في الميزانية أو أخرى فيمكن التعديل طالما أن الأخطاء مطبعية ليس لها أثر مالي على الشركة .

و قد أبدى رئيس الجلسة سعيد حياصات حول تحفظ أي مساهم أن يكون التحفظ في بنود محددة في الميزانية فلا يعقل أن القوائم المالية بأكملها غير صحيحة مع بيان سبب التحفظ، و يتعهد مجلس الإدارة بتصويب أية أخطاء في القوائم المالية و أكد على ذلك عضو مجلس الإدارة السيد محمد الرفاعي و أن يتم التصويت حسب الحضور .

وعندما لم يكن هناك أية استفسارات أخرى أثناء الجلسة طرح الرئيس موضوع المصادقة على الميزانية و التقرير السنوي حيث لم تكن هناك أية أسئلة و أُغلق باب النقاش و تمت مصادقة الهيئة العامة على الميزانية والحسابات الختامية كما في 2023/12/31 وعلى تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي 2023 والخطة المستقبلية عن العام المالي 2024 و تقرير مدقي حسابات عن القوائم المالية السنوية كما هي 2023 /12/31 بإجماع الحاضرين.

خامسا - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في 2023/12/31 بحدود القانون: تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في 2023/12/31 في الحدود التي اقره القانون.

سادسا - انتخاب مدقي الحسابات للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابهم . انتقل الرئيس إلى البند السادس المتعلق بانتخاب مدقي حسابات الشركة للعام 2024 و تحديد أتعابهم واقتراح أحد المساهمين ترشيح السادة المحاسبون العصريون ولم يكن هناك مرشحين آخرين فقد اعلن فوزهم بالتزكية وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وقد وافقت الهيئة العامة .

وإذ فرغت الهيئة العامة من استعراض الأمور المدرجة على جدول أعمالها تقدم رئيس الجلسة بالشكر للأخوة المساهمين ولأعضاء مجلس الإدارة و مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عبدالرحيم الجابري ومندوب المدقق الحسابات الخارجي السيد وليد طه ، متمنياً أن يجمعهم هذا اللقاء في العام القادم ، معلناً اختتام الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الإثنين الموافق 2024/05/06.

نصادق نحن رئيس الجلسة و كاتب الجلسة على صحة الوقائع الواردة في المحضر و على انعقاد الاجتماع بشكل قانوني .

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
سعيد حياصات	عبدالرحيم الجابري	لينا صالح

